مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

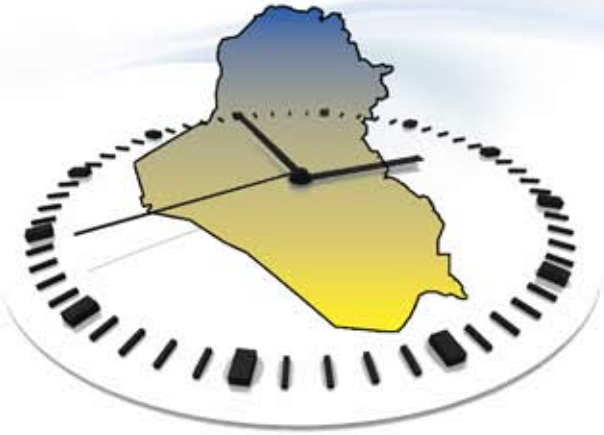

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الاثنين ٢٩-٤ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد (١٤)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. محمد منذر جلال

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

اعلام المركز

ليث الحسناوي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر التميمي

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الولايات المتحدة بحاجة الى سياسة جديدة في العراق

في هذا العدد اربع مواد استراتيجية تستحق التوقف والتحليل:

١-الولايات المتحدة والعراق بعد عام من الانسحاب:

دراسة معمقة منشورة في **موقع مركز دراسات الامن الامريكي الجديد المقرب من ادارة اوباما والمؤسَس حديثاً لتقديم المشورة ووضع الخطط والسياسات الاستراتيجية** . وقد تم تلخيص اهم افكارها ووضعها في حوالي ثمان صفحات، خُصصت حوالي اربع صفحات لهذا العدد، والبقية ستأتي في العدد القادم باذن الله. تؤكد الدراسة على **قضية استراتيجية اساسية وهي** : ان الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في عراق قوي، موحد وذي سيادة، كما ان لها أهدافاً دبلوماسية واقتصادية وأمنية في هذا البلد، هذه الأهداف وغيرها حُددت ضمن اتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية. **وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الأميركية لم تقم حتى هذه اللحظة بصياغة نهج واضح للترويج لهذه المصالح** ووضع إتفاقية الشراكة موضع التنفيذ من خلال استخدام السياسات والوسائل المتاحة. ولفتت الدراسة النظر إلى ان **الاستراتيجية الأمريكية الحالية غير ناجحة بمافيه الكفاية للتعامل مع هذه المنطقة ،لذا فان إعادة إحياء التقارب الاستراتيجي مع العراق ستعمل على تأمين المصالح الاميركية في هذه المنطقة ككل.** وتدّعي الدراسة بان استمرار رئيس الوزراء «نوري المالكي» **في تركيز السلطات واحتكارها بين يديه، قد أثار المخاوف حول مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق،** ورجحت كذلك من جهة اخرى بان صادرات النفط العراقية **يمكن ان تتحكم باستقرار أو اضطراب الأسواق العالمية،** الأمر الذي **يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأميركي** في المدى القريب، على الرغم من ان الولايات المتحدة قد تكون **أقل عرضة للصدمات،** لما تملكه من موارد نفطية إضافية من النفط المحلي .وتشير الدراسة في مكان آخر الى ان **إرادة دول الخليج السنية لإقامة شراكة مع العراق ما تزال محكومة بالمخاوف العميقة من حكومة بغداد التي يقودها الشيعة.** تحديداً المخاوف السعودية التي تعد من الدول الرئيسة في مجلس التعاون الخليجي- ومن **العلاقات العراقية مع إيران،** أما باقي دول مجلس التعاون الخليجي (مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر) فمن الممكن ان تتبع سياسات أكثر مرونة تجاه العراق وأن تكون أكثر استعداداً للتعاون على الصعيد الثنائي.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بادارة الاعلام

Tel: (00964) 07702820770 Email: info@uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

الولايات المتحدة والعراق
بعد عام من الانسحاب (١ -٢) ٥

الولايات المتحدة بحاجة الى سياسة
جديدة في العراق ٨

جيران العراق يشكّلون مستقبله..... ١١

صحيفة الانديبندنت تعتقد أن المالكي
لا يستطيع حكم العراق بالقوة..... ١٤

انبوب النفط الكردي التركي
وقدرة الإقليم على المناورة الاقتصادية... ١٦

الافتتاحية

٢- **الولايات المتحدة بحاجة الى سياسة جديدة في العراق:** وهي مقالة استراتيجية مهمة منشورة في مجلة الديبلوماسي الامريكية المرموقة، تؤكد على قضية جوهرية مفادها: **بعد مرور عقد من غزو العراق، يلاحظ بأن سياسة امريكا «لعراق واحد» ستُفضي الى تقسيم البلد، و ان دعم الأكراد هو مفتاح حفظه،** ويجب التركيز على **الحد من احتكار رئيس الوزراء للسلطة** في بغداد، الذي يسحب البلاد بسرعة الى التقسيم، **وان دعم حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط والغاز الى تركيا** سوف يمكنها من الوقوف في وجه المالكي، ويقلل من نفوذه وذلك سيجبره على اللجوء الى التفاوض لحل أزمة العراق السياسية.

٣- **جيران العراق يشكّلون مستقبله:** وهي مقالة استراتيجية منشورة في موقع **معهد بحوث السياسة الخارجية، القريب من اللوبي الصهيوني**، تؤكد على قضية جوهرية مفادها: على الرغم من ان تركيا ما تزال تؤيد وبشكل علني رؤية «عراق موحّد»، الا أن خطواتها الاخيرة نحو **تيسير تدفق النفط من المناطق التي يسيطر عليها الاكراد الى تركيا**، من دون موافقة الحكومة المركزية ، **تقوّض هذه الرؤية**، وان احتمال **تفكّك العراق الى ثلاثة كيانات منفصلة** يطرح مخاطر وفرص للدول المجاورة له. فهو من ناحية، قد يؤدي الى **توطيد النفوذ الايراني على شيعة العراق**، ولكن من ناحية اخرى يعني ان **الكيانات السنية و الكردية بدورها سوف تعتمد بشكل كبير على دول الخليج وتركيا.**

٤- **صحيفة الانديبندنت تعتقد أن المالكي لا يستطيع حكم العراق بالقوة:** وهي مقالة منشورة في صحيفة **الانديبندنت البريطانية**، تؤكد على محور اساسي مفاده: ان **القوة وحدها لا تنجح ضد الطوائف المستبعدة**، وحتى العنف الاستثنائي لنظام صدام لم يمكّنه من السيطرة الكاملة على العراق، والامر نفسه يصدق بالنسبة للجيش الاميركي، **فمن غير المرجح نجاح حكومة المالكي حيث فشل صدام والولايات المتحدة، لان المشكلة هي، ان جميع الاطراف والطوائف قوية، ولا احد يشعر بانه ضعيف جدا الى الحد الذي يجب فيه ان يقدم التنازلات امام خصومه .**

إعادة احياء الشراكة
الولايات المتحدة والعراق بعد عام من الانسحاب
(١ – ٢)

الكاتبان :ميليسا .ج. دالتون / زميل زائر في مركز دراسات الامن الامريكي الجديد ونورا بيناشيل
نائب مدير الدراسات وزميل اقدم في مركز دراسات الامن الامريكي الجديد
الموجز السياسي / ١٤كانون الأول /ديسمبر/ ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص : فيصل الياسري
مراجعة : د . نصر محمد علي

ان إرادة دول الخليج السنية لإقامة شراكة مع العراق ما تزال محكومة بالمخاوف العميقة من حكومة بغداد التي يقودها الشيعة ـ ولاسيما المخاوف السعودية التي تعد من الدول الرئيسة في مجلس التعاون الخليجي ـ ومن العلاقات العراقية مع إيران . أما باقي دول مجلس التعاون الخليجي (مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر) فمن الممكن ان تتبع سياسات أكثر مرونة تجاه العراق وأن تكون أكثر استعداداً للتعاون على الصعيد الثنائي.

يقدم الكاتبان عرضاً مفصلاً لسبل تبني نهج استراتيجي من شأنه إعادة الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق لحقبة ما بعد الانسحاب ، واستهلّا ذلك بالقول : ان السياسة الأميركية تجاه العراق شهدت تغيراً ، منذ انسحاب قواتها من هذا البلد قبل عام من الآن. **فالولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في عراق قوي ، موحد وذي سيادة** ، كما ان لها أهدافاً دبلوماسية واقتصادية وأمنية في هذا البلد ، هذه الأهداف وغيرها حددت ضمن اتفاقية إطار الشراكة الاستراتيجية. على الرغم من ذلك فان الحكومة الأميركية **لم تقم حتى هذه اللحظة بصياغة نهج واضح للترويج لهذه المصالح ووضع اتفاقية الشراكة موضع التنفيذ** من خلال استخدام السياسات والوسائل المتاحة.

ووفقا للدراسة فان الاختلاف بين الدول المستقلة يعد أمراً طبيعياً ، حتى بين أقرب الحلفاء والشركاء ، لكن التوتر الممتد عبر سوريا وايران ألقى بضلاله على المنطقة التي تتداخل فيها المصالح بين الدول . ولفت الكاتبان النظر إلى ان الاستراتيجية الأمريكية الحالية غير ناجحة بمافيه الكفاية للتعامل مع هذه المنطقة ،**لذا فان إعادة إحياء التقارب الاستراتيجي مع العراق ستعمل على تأمين المصالح الاميركية في هذه المنطقة ككل.**

تمهيد:

منذ أن سحبت القوات الأمريكية آخر وحداتها من الأراضي العراقية ، **واجهت العلاقات الثنائية بين البلدين العديد من التحديات ، حيث تناقضت التوجهات العراقية في مرات عديدة مع السياسات الأميركية واولوياتها.** وقد أثار استمرار رئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» في تركيز السلطات واحتكارها بين يديه، مخاوف حول مستقبل الديمقراطية الهشة في العراق. كما دفع النزاع الدائر حول الحقوق النفطية حكومة إقليم كردستان إلى إيقاف تصدير النفط لمدة ستة أشهر ، الأمر الذي عرقل التقدم السياسي والاقتصادي في البلاد.

وربما الأمر الجدير بالملاحظة **سعي العراق لبناء علاقات وثيقة مع ايران** ، ففي نيسان من العام ٢٠١٢ إلتقى المالكي الرئيس الإيراني أحمدي نجاد خلال زيارة استمرت لمدة يومين إلى إيران وصرح فيها المالكي ان بناء روابط سياسية وثقافية واقتصادية متينة بين العراق وإيران من شأنه أن « يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة ».

وفي أيلول / سبتمبر فنّد مسؤولون عراقيون مزاعم تقارير أشارت إلى قيام طائرات إيرانية بنقل أسلحة عبر المجال الجوي العراقي لدعم النظام السوري ، **الأمر الذي دفع بعض النواب الأميركيين إلى تقديم طلب بالحد من المساعدات الأميركية للعراق حتى تتوقف مثل هذه الطلعات ((على الرغم من ان العراق لايمتلك في الوقت الحاضر السيطرة الكاملة على مجاله الجوي)).**

وقد لاحظ عدد من المراقبين بقلق ان **الولايات المتحدة اخذت تفقد سيطرتها على العراق**، لكنهم غفلوا عن نقطتين مهمتين:

الأولى: انه بعد انتهاء الاحتلال الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٤ ، لم تكن للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على توجيه السياسية العراقية ، حتى مع ارتفاع عديد القوات الاميركية في أوج ما يعرف بـ (استراتيجية الإندفاعة) لتصل إلى ما يقارب ١٧١,٠٠٠ جندي على الأرض ، **فقد عمل الساسة العراقيون بما تمليه عليه مصلحتهم وليس بما تقتضيه المصلحة الامريكية** ، ففي العام ٢٠٠٨ على سبيل المثال ، واجه العراق أزمة سياسية خطيرة عندما قاطعت عدة احزاب سنية وأحزاب شيعية علمانية، بعد توجيه تهم بالارهاب ضد قادة سياسيين من العرب السنة . وعلى الرغم من التواجد العسكري الأميركي الكبير والجهود الدبلوماسية الكثيفة التي بذلت، إلا ان الأزمة السياسية بقيت من دون حل لمدة ثمانية أشهر.

الثانية : وهي الأكثر أهمية ، **ان الولايات المتحدة غالباً ما يكون لديها خلافات سياسية قوية حتى مع أكثر حلفائها وشركائها** ، ومثال على ذلك فان الولايات المتحدة لا تتفق في كثير من الأحيان مع حليفتها إسرائيل على كل جوانب عملية السلام مع العرب ((مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية)) ، والأمر ذاته ينطبق على خلافات الولايات المتحدة مع حلفائها الأوربيين خلال حقبة التسعينات من القرن المنصرم وفي بداية العقد الحالي حول العقوبات المفروضة على إيران ، فبعض الدول الأوربية على علاقات وطيدة مع إيران ، في الوقت الذي تسعى فيه السياسة الاميركية إلى احتواء إيران وعزلها، مثل هذه الخلافات السياسية تعد جزءاً لا يتجزأ من الشؤون الدبلوماسية حتى بين أقرب الشركاء ، والعراق ليس استثناءً من ذلك.

فالدول تسعى للتعامل مع هذه الخلافات (وأحيانا تقوم بحلها) من خلال الدبلوماسية والوسائل الأخرى ، وتابعت الدراسة انه باستطاعة الولايات المتحدة أيضاً استخدام هذه الوسائل والأدوات في العراق ، **فالسفارة الأميركية في بغداد ستظل واحدة من أكبر السفارات** في العالم . كما تضمنت موازنة وزارة الخارجية الأميركية للسنة المالية ٢٠١٢ على أكثر من مليار دولار خُصصت للمبادرات والنشاطات الدبلوماسية المختلفة ، وبرامج المساعدات الاقتصادية والتعليمية والتبادل الثقافي ، وزارة الدفاع بدورها أيضاً حافظت على برنامج مبيعات خارجي متين مع العراق .

ولاحظت الدراسة ان السياسة الأميركية قد شهدت تحولاً كبيراً منذ الانسحاب العسكري قبل عام من الآن. وأكدت ان لقضايا الدفاع والسياسة الخارجية أهمية قصوى في الوقت الحاضر، إلا ان العراق قلما يُذكر في المناقشات العلنية على الرغم من استمرار العنف بصورة كبيرة.

فمنذ الانسحاب والحكومة الأميركية تفتقر إلى وضع وسائل من شأنها ترجمة هذه المبادئ إلى أطر سياسية متماسكة تشخص القضايا ذات الأهمية العليا وتساعد على إدارة الخلافات .

وبالتطلع إلى المستقبل ، **فان علاقة ثنائية قوية تحتاج الى نهج جديد يرسم بوضوح مجالات المصالح المشتركة والتحديات الرئيسة** ، وبعد ذلك تحدد الوسائل اللازمة لمعالجتها في الوقت الحاضر وتجنب حدوثها في المستقبل.

المصالح والاهداف المشتركة :

ان الولايات المتحدة والعراق لديهما مصلحة قوية في ان **يصبح العراق قوياً آمناً وذا سيادة داخل حدوده ،و يساهم في أمن واستقرار المنطقة ويساعد على كبح الطموحات الإيرانية**،

كما انهما يشتركان في مجموعة من الأهداف الرئيسة الآتية:

•الابقاء على العراق موحداً:

حذرت الدراسة تحت هذا العنوان ، من ان تشظي العراق على أُسس إثنية وطائفية من الممكن أن يكون له عواقبه وتأثيراته عبر المنطقة ، والتي تتأجج بالصراع الطائفي الناجم عن الحرب الأهلية السورية والدعم الإيراني المتزايد للجماعات الشيعية المسلحة ، **فالعراق المقسم من الممكن أن يزيد من قوة ايران**، واستقلال كردستان العراق من شأنه أن يحفز الطموحات الانفصالية بين أكراد تركيا (فضلا على اكراد سوريا و إيران).

• زيادة الناتج النفطي:

كشفت الدراسة ان موارد العراق النفطية أساسية لإنعاش الاقتصاد العراقي ، إذا ما استطاع القادة العراقيون تجاوز الخلافات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية على المناطق الغنية بالنفط وسن قانون النفط والغاز المثير للجدل . فالعراق يمتلك ما يقدر بـ ١٤٣ مليار برميل من النفط كخامس اكبر احتياطي نفطي على الصعيد العالمي ، **وقد اجتاز ناتجه النفطي الناتج الإيراني خلال شهر تموز/ يوليو في عام٢٠١٢.**

ورجحت الدراسة ان صادرات النفط العراقية يمكن ان تتحكم باستقرار أو اضطراب الأسواق العالمية ،الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأميركي في المدى القريب ، على الرغم من ان الولايات المتحدة قد تكون أقل عرضة للصدمات لما تملكه من موارد نفطية إضافية من النفط المحلي . كما يمكن أن تساعد صادرات النفط العراقية في التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات المفروضة على إيران (كما تفعل صادرات المملكة العربية السعودية) **لكن مثل هذه الصادرات من الممكن أن تواجه ضغوطاً شديدة من حلفاء ايران في العراق.**

• استمرار التعاون الأمني الثنائي:

بعد تسع سنوات من الشراكة العسكرية الوثيقة ، ليس من المستغرب أن يرغب العراق في إبقاء الولايات المتحدة كشريك عسكري أساسي له ، فالعراق يسعى لاستمرار الحصول على المعدات العسكرية الأمريكية لأنها المتقدمة تكنولوجياً ، وقد صرح وزير الدفاع العراقي وقائد الجيش باهتمام العراق بتكثيف التدريبات والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة بما في ذلك المناورات العسكرية المشتركة . ان موقع العراق الاستراتيجي يجعل منه أيضاً شريكاً ذا أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، **فمن الممكن أن تساهم الشراكة القوية بين العراق والولايات المتحدة بضمان نقطة انطلاق استراتيجية إلى الخليج ،والذي سيبقى حيوياً لأداء مهام وعمليات مختلفة على المدى البعيد**، كعمليات مكافحة الإرهاب والقرصنة وتأمين الممرات المائية الآمنة لنقل مايقرب من ثلث النفط المصدر إلى الأسواق العالمية عبر البحر **فضلاً على إمكانية القيام بعمل عسكري ضد ايران.**

• دمج العراق في المنظومة الامنية للمنطقة:

ربما سيزداد سعي العراق نحو البحث لإيجاد شراكات مع دول الخليج في منطقة تعد من أكثر المناطق عرضة للصراعات ، فالعراق يشترك مع دول الخليج بالهواجس الأمنية نفسها (سوريا - إيران - الإرهاب المحلي) ، ومن المحتمل أن يستمر الجيش العراقي بتفضيل المعدات والتدريب الأمريكي كما هو الحال مع العديد من دول مجلس التعاون الخليجي ، مما يعزز التعاون والعمل المشترك . كل ما تقدم يصب في مصلحة الولايات المتحدة ، خاصة في اطار سعيها لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الاطراف فيما بين البلدان في منطقة الخليج، **وكمرحلة انتقالية للتحول من كونها دولة « موفرة للامن» الى دولة «معززة او ساندة» لأمن الخليج . لكن إرادة دول الخليج السنية لإقامة شراكة مع العراق ما تزال محكومة بالمخاوف العميقة من حكومة بغداد التي يقودها الشيعة - تحديداً المخاوف السعودية التي تعد من الدول الرئيسة في مجلس التعاون الخليجي - ومن العلاقات العراقية مع إيران . أما باقي دول مجلس التعاون الخليجي (مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر) فمن الممكن ان تتبع سياسات أكثر مرونة تجاه العراق** وأن تكون أكثر استعداداً للتعاون على الصعيد الثنائي.

رابط المقال:
www.cnas.org/files/.../CNAS_RevitalizingThePartnership_DaltonBensahel.pdf

الولايات المتحدة بحاجة الى سياسة جديدة في العراق

الكاتب : ايلي شوغارمان
١٩/٣/٢٠١٣ / مجلة الدبلوماسي

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د.نصر محمدعلي

مع مرور عشر سنوات على الغزو الامريكي للعراق، فانه من الحكمة لواشنطن ان تجري تقييماً لسياستها في العراق وتعديلها لتعكس التطورات المقلقة على أرض الواقع. و مع استمرارالمالكي في السلطة، فان التوترات ستستمر حتى الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤. لذا فان أفضل طريقة لتجنب الصراع والحفاظ على التماسك الهش في العراق هو، الحد من قوة رئيس الوزراء المتزايدة و مساعدة الكتل المعارضة في انتزاع صوت اكبر في الحكومة.

يفترض ايلي شوغارمان –وهومدير أقدم في وزارة خارجية الولايات المتحدة و زميل في مشروع ترومان للأمن القومي– في مقاله المنشور في مجلة الدبلوماسي «**بعد مرور عقد من غزو العراق، ان سياسة امريكا «لعراق واحد» تفضي الى تقسيم البلد، و ان دعم الأكراد هو مفتاح حفظه.**»

تراجع العراق الى حد كبير في اجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية منذ ان غادرت قواتها البلد في نهاية عام ٢٠١١ . مشيراً الى ان « **واشنطن قد تبنّت سياسة سلبية –لعراق واحد–التي تستمد اسمها من التأكيد على أهمية الحفاظ على عراق موحّد و لكنه يُدار بسياسات عرقية وطائفية يعززها الدستور.** وقد سمح صنّاع القرار الامريكيون لأنفسهم بان يراقبوا المالكي عن بعد وهو يقوم بتدعيم سلطته وكذلك اسكات منافسيه وتقويضه لديمقراطية العراق الناشئة. و بعد التضحية بحياة ٤٥٠٠ امريكي و ما يقارب ٨٠٠ مليار دولار، فانه لمن المخيّب للآمال أن **سياسة الولايات المتحدة يقودها الاعتقاد بان البلد سيستمر بالتخبط .**

يمضي الكاتب قائلاً : **ها قد حان الوقت لادارة اوباما لاعادة تقويم نهجها.** حيث يتعين على الولايات المتحدة تقديم المساعدة الفاعلة لحليفها لاجتياز ازمة الحكم،**ويجب ان تركز على الحد من احتكار رئيس الوزراء للسلطة في بغداد، والذي يسحب البلاد بسرعة الى التقسيم.** فمن وجهة نظر الكاتب ان المالكي يستخدم نفوذ حكومته على حكومة إقليم كردستان بغية وضع الكرد في موقف حرج .**وهذا لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي الصراع وتفتيت العراق.وبدلا من ان تبدد الولايات المتحدة رأس مالها السياسي المحدود في انتقاد الشراكة المزدهرة بين حكومة اقليم كردستان وتركيا في مجال الطاقة ،عليها دعم كردستان وتشجيعها اقتصادياً.**

ان دعم سعي حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط والغاز الى تركيا سوف يمكنها من الوقوف في وجه المالكي، ويقلل من نفوذه وذلك سيجبر المالكي على اللجوء الى التفاوض لحل أزمة العراق السياسية . تركيا اعربت فعليا عن الحاجة إلى حكومة إقليم كردستان قوية اقتصاديا، والتي يمكن أن تحد من نفوذ المالكي.

لذا يرى الكاتب ان من مصلحة الولايات المتحدة ان تنضم الى حليفتها في الناتو لدعم فرصة الأكراد في تحقيق الازدهار. وان الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قادرة على ان تتحكم بمخرجات الوضع في العراق انتهى ،لكن ما تزال الولايات المتحدة تمتلك ما يكفي من النفوذ الذي اذا ما وظفته بحكمة ، يمكن ان تعطي فرصة لتقاسم السلطة بين الكتل السياسية الرئيسة الفاعلة في العراق .وان تركيا والولايات المتحدة بوصفهما شريكتين يمكنهما انعاش و موازنة سياسة «عراق واحد » يدعم قوة البلد بدلا من تشظيته من غير قصد.

يرى الكاتب بأن **جذور الازمة السياسية في العراق تكمن في زيادة تركيز السلطة بيد رئيس الوزراء نوري المالكي**. وبعد ان تم انتخابه لولاية ثانية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠ **بدأ باحتكار السلطة وعمل على الخروج على الضمانات المكفولة في الدستور العراقي(من قبيل التوازن بين الفروع الحكومية من جهة وبين الحكومة المركزية والمحافظات من جهة اخرى)**، وعمل على الغاء اتفاقات تقاسم السلطة مع الكتل السياسية المعارضة التي تعهد بها في ولايته الثانية ،واستهدف معارضيه السياسين بالاعتقال ، **وبسط سيطرته الشخصية على الاجهزة الامنية**، والحاق المؤسسات المستقلة كالبنك المركزي و هيئة الاعلام بمكتب رئيس الوزراء. **لذا و بسبب هذه الاجراءات اصبح الأكراد على قناعة بأن المالكي قد أصبح دكتاتوراً، شأنه شأن الحكومات السابقة في العراق.**

وأنهم يخشون ان بغداد سوف تشل حكومة اقليم كردستان عن طريق خفض الميزانية الاتحادية التشغيلية او حتى نشر وحدات من الجيش العراقي ضدهم. على الرغم من ان البرلمان قد صادق على الموازنة العراقية في السابع من اذار /مارس ، التي لم تقلص حصة حكومة اقليم كردستان البالغة (١٧٪) ، الا انها اعطت المالكي السلطة لمحاولة عرقلة المدفوعات المستحقة لحكومة الاقليم ، الامر الذي دفع الاخيرة الى سحب ممثليها في البرلمان للتشاور. **لذا ومن اجل التغلب على الاعتماد الاقتصادي على بغداد، شرعت حكومة اقليم كردستان ببناء خط انابيب نقل النفط والغاز الى تركيا في العام ٢٠١٢ ،الذي يمكنها من التصدير بشكل انفرادي ومن دون موافقة بغداد.ولفت الكاتب النظر الى ان ذلك يشكل اولوية بالنسبة لحكومة اقليم كردستان وتعليل ذلك يعود في جانب منه الى ان معاناة الكرد على يد نظام البعث السابق –** بضمنها حملة الابادة التي راح ضحيتها مايقرب من ١٨٢٠٠٠ كردي على مدى ثلاثة عقود – ما تزال ماثلة في اذهانهم . لذا فقد تدهورت العلاقات و بسرعة كبيرة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان.واستطرد الكاتب موضحا النقاط التي تمحور عليها الخلاف بين بغداد واربيل وهي: النفط والغاز ، و توقيع عقود الطاقة مع الشركات الكبرى، وكذلك فشل مشروع سحب الثقة وتمرير مشروع قانون يقضي بعدم ترشيح المالكي لولاية ثالثة في العام ٢٠١٤ ،الذي رفضه وتعهد بمحاربة تنفيذه بكل ما يملك من وسائل .

من جانبها، الولايات المتحدة و منذ البدء اتبعت سياسة «عراق واحد» وعارضت جهود حكومة اقليم كردستان لتصدير النفط من جانب واحد،وحذرت الشركات العملاقة بما فيها اكسون موبيل وشيفرون من مغبة مشاركتها في ذلك، حيث ان الولايات المتحدة تعتقد بأن الإجراءات الكردية تقوّض استقرار العراق ويمكن أن تؤدي الى صراع مفتوح، ولاسيما اذا ما خوّلت حكومة الاقليم شركات النفط بالبدء بالحفر و التنقيب في المناطق المتنازع عليها. وفي هذا الصدد فان صناع القرار الامريكان يرون ان الدعم التركي هو الذي شجع حكومة اقليم كردستان على ذلك والذي ادى بدوره

الى التسبب باحتكاك غير مبرر مع رئيس الوزراء .ومن هنا يتعين على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة جديدة تجاه العراق الموحد. حيث يشير الكاتب الى ان السياسة الأمريكية السلبية السابقة قد شجعت نوري المالكي على توسيع رقعة نفوذه، لذا يتعين على الولايات المتحدة ان تعمل على الحد منه. ووفقا الكاتب فان الولايات المتحدة كانت تُحترم لنفوذها ونشاطاتها الدبلوماسية في العراق الا ان اغلب العراقيين اليوم يرونها جزءا من المشكلة. واردف قائلاً ان هناك عدة اسباب تملي على الولايات المتحدة ان تعيد النظر بسياستها حيال العراق ولاسيما السؤال المتعلق بالسبب وراء دعم صفقة النفط والغاز بين حكومة اقليم كردستان وتركيا . هذا السؤال سيكون المفتاح لتلك السياسة الجديدة.

ان تركيا تؤمن بأن اقليم كردستان قوي، وغير معتمد اقتصاديا بشكل كلي على بغداد، هو شرط أساسي لعراق موحّد، فبوجود موارد غاز ونفط مستقلة ستمنح حكومة اقليم كردستان النفوذ الذي من شأنه المساعدة على حل المشاكل السياسية مع بغداد، اذ ان امتلاك كردستان لانابيب النفط سيجبر المالكي على ان يكون جديا وان يقدم لحكومة اقليم كردستان عرضاً عادلاً عوضاً عن التلكؤ وجعل المالكي يعزز سلطته اكثر . ويؤكد الكاتب ان تركيا و باعتراف الجميع ليست لديها علاقات جيدة مع المالكي، وذلك لعلاقات الأخير المقربة من ايران، و معاملته غير الطيبة لسنة العراق، وللعداء الشخصي بينه وبين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان. لذا فان تركيا تعتقد بأن اقليم كردستان قوي» هو الخيار الأفضل من اجل تقليص نفوذ حكومة بغداد المركزية على عموم العراق، وبالتالي تقليص نفوذ ايران ايضا.

ومن الجدير ذكره في الوقت نفسه ايضا، وبما ان تركيا تسعى الى تأمين واردات مستقرة من النفط والغاز (وبسعر منخفض) لتحفيز نموها الاقتصادي ، فان مصلحتها الجوهرية تكمن في انجاح سياسة «عراق واحد»، فاذا ما اندمج الكرد العراقيون ضمن النسيج السياسي لدولة واحدة، فان ذلك سيفضي إلى كبح الطموحات القومية للأكراد في تركيا. فقبل كل شيء، تركيا تريد ضمان بقاء الكرد العراقيين ضمن دولتهم ، كي لا يطالب الاكراد في تركيا بالاستقلال، بعد اعلان استقلال كردستان العراق.

فاذا ما سيطرت تركيا على الاقليم فسوف لن تتردد في عزل اقليم كردستان و شل اقتصاده في حال ما خطت حكومة الاقليم خطوات باتجاه الاستقلال الرسمي.

وأخيرا،فإن خط الأنابيب الكردية التركية سيقام مع أو من دون دعم الولايات المتحدة. لذا فان انتقاد الصفقة لايؤدي إلاّ إلى تنفير تركيا،والاحتكاك غير الضروري مع حكومة اقليم كردستان،وسيجعل الولايات المتحدة تبدو عاجزة بمجرد الانتهاء من الصفقة .

ويخلص الكاتب الى القول: مع مرور عشر سنوات على الغزو الامريكي للعراق، فان من الحكمة لواشنطن ان تجري تقييماً لسياستها في العراق وتعديلها لتعكس التطورات المقلقة على أرض الواقع. و مع استمرارالمالكي في السلطة، فان التوترات ستستمر حتى الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤. لذا فان أفضل طريقة لتجنب الصراع والحفاظ على التماسك الهش في العراق هو، الحد من قوة رئيس الوزراء المتزايدة و مساعدة الكتل المعارضة في انتزاع صوت اكبر في الحكومة.

رابط المقال:

http://thediplomat.com/2013/03/19/muddling-through-is-not-enough-why-u-s-needs-a-new-iraq-policy/?all=true

جيران العراق يشكّلون مستقبله

الكاتب : يول غونزسكي وغالي ليندنستراس
٢٠١٣/٣/٢٩ – معهد بحوث السياسة الخارجية

ترجمة وتلخيص: حسين باسم
مراجعة: د.نصر محمد علي

على الرغم من ان تركيا ما تزال مؤيدة وبشكل علني لرؤية عراق موحّد، الا ان خطواتها الاخيرة نحو تيسير تدفق النفط من المناطق التي يسيطر عليها الاكراد الى تركيا، من دون موافقة الحكومة المركزية العراقية، تقوض هذه الرؤية.

منذ رحيل آخر الجنود الامريكان لحوالي اكثر من سنة مضت، **اصبح الخوف من النفوذ الايراني المتنامي في البلاد اكثر وضوحا.هذا الخوف من امكانية ملء ايران للفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة، قد دفع تركيا و عدة دول عربية لتوضيح موقفهم من مواجهة العراق في محاولة منهم لموازنة النفوذ الايراني.**

لحين من الزمن ،تم عدّ العراق كيانا غريبا من قبل جيرانه العرب، وعميلاً لايران، ومركزا للارهاب ينبغي ان يكون منبوذا. ومع ذلك، **فان هذه الدول نفسها التي تجنبت توثيق العلاقات مع العراق مؤخرا بسبب علاقاته مع ايران، اصبحت مدركة -اكثر من اي وقت مضى- بان سبيل التأثير على العراق واحتواء النفوذ الايراني هو على وجه التحديد من خلال تحسين العلاقات السياسية و الاقتصادية مع العراق.**

وعلى النقيض من السياسة الخارجية السلبية لتلك الدول على مدى العقد الماضي، فان **العراق يبدو الان وكانه يسعى الى دور اكثر مركزية في تحديد الاجندة العربية الداخلية والعربية-الايرانية ايضا.** فمنذ انسحاب القوات الامريكية في ديسمبر /كانون الاول ٢٠١١، نرى **العراق فعل الكثير من اجل اعادة بناء العلاقات مع العالم العربي وتغيير التصور بانه ليس الا دمية بيد ايران.** و على هذا النحو، قام العراق بمحاولات لاحياء التحالفات القديمة و تحريك المبادرات الاقتصادية المتنوعة. فعلى سبيل المثال،استضاف العراق قمة الدول العربية في بغداد في آذار/ مارس عام ٢٠١٢، محاولا التوسط بين طهران والمجتمع الدولي بشأن القضية النووية، واستضاف ايضا جولة من المحادثات حول هذا الموضوع في بغداد في ايار / مايو عام ٢٠١٢.

تركت الدول العربية العراق تحت رحمة ايران، وكانت مترددة برفع مستوى علاقاتها معه ، لانها تعد حكومة نوري المالكي عميلة لايران. وجاء هذا الشعور العربي العام ، بسبب القرب الجغرافي والروابط التاريخية والتشابه الطائفي بين القيادة الايرانية والعراقية الحالية، وعليه فان تأثير ايران على العراق كان امراً لا مفر منه. ولذلك، لم تكن هناك جدوى من محاولة تطوير العلاقات معه. فضلاً على ذلك، فان **دول الخليج تخشى من العراق فيما لو اعاد بناء قواته المسلحة حيث سيصبح تهديدا عسكريا مرة اخرى، وهذه المرة مع الاسلحة الامريكية المتطورة، بما في ذلك مقاتلات F16 ودبابات ابرامز.** و مع ذلك ، فقد تغير الزمن وجيران العراق العرب لم يعودوا متفرّجين سلبيين كما كانوا سابقا. **فبعد انسحاب القوات الاميركية، اصبحت الدول العربية المجاورة اكثر استعداداً للاستثمار في علاقاتها مع العراق، مما يتيح لهم ميزة افضل للتأثير على تطور البلد والحد من النفوذ الايراني.** والعراق بدوره يتطلع ايضا الى مزيد من التعاون مع الدول العربية لتمهيد الطريق لاطفاء الديون القديمة وتجديد الاستثمارات، ولمنع التدخل العربي السلبي في شؤونه الداخلية و للقيام بدور ضاغط على طهران.

و مع حلول اوائل عام ٢٠١٢، بدى العراق وكأنه وجد طريقه مرةً اخرى الى وسط العالم العربي، حيث وافق رئيس الوزراء نوري المالكي على تمديد حقوق التحليق والهبوط لشركات الطيران الوطنية الكويتية، والاهم من ذلك، فقد دفع العراق ٣٠٠ مليون دولار كتعويض جزئي عن الاضرار الناجمة عن احتلال العراق للكويت. في المقابل، وافقت الكويت على التنازل عمّا قيمته مليار دولار من الديون المستحقة لشركة الطيران الوطنية الكويتية. كما وقع العراق اتفاقا لتبادل الاسرى مع المملكة العربية السعودية، ووعد ايضا بمحاولة وقف تنفيذ احكام الاعدام بحق المواطنين السعوديين المحتجزين في السجون العراقية. وعلاوة على ذلك، وعلى العكس من القمم العربية المعقودة سابقا، لم يوجه المالكي الدعوة الى الدول غير العربية مثل تركيا وايران لحضور القمة العربية التي عقدت في بغداد في اذار /مارس عام ٢٠١٢.

وبالمثل، ان نقل رئاسة الجامعة العربية الى العراق في عام ٢٠١٢ يرمز، بالنسبة للكثيرين، بداية عودة العراق الى محيطه العربي. فالتغيير التكتيكي المؤقت في لهجة القيادة العراقية تجاه نظام الاسد في ربيع عام ٢٠١٢ ساعدت ايضا في تضييق الفجوة بين السياسة العراقية تجاه سورية والمملكة العربية السعودية و دول الخليج. وفقا لذلك، دعم العراق قرار الجامعة العربية، الذي طرح بمبادرة دولة قطر والمملكة العربية السعودية، والذي دعا الى انشاء قوة حفظ سلام عربية ودولية لتقديم الدعم السياسي والمادي للمعارضة السورية. وفي وقت لاحق، فان كل الاطراف وبسرعة شديدة عادت الى الشك والاتهامات المتبادلة منذ مدة طويلة، بسبب استمرار محاولات العراق منع اي من القرارات المجدية ضد نظام الاسد، التي اقترحتها الجامعة العربية.

ان الاضطرابات في العالم العربي منذ مطلع العام ٢٠١١ قد سلطت الضوء على التوترات بين السنة والشيعة في المنطقة، مما يؤثر سلبا على العلاقات بين العراق والعرب السنة. وعلى الرغم من التقارب المبين اعلاه، الا ان جيران العراق العرب مازالوا يتشككون في القيادة العراقية. **ودول الخليج قلقة من النزعات الاستبدادية المتزايدة للمالكي و تولّيه السيطرة على جميع مراكز السلطة السياسية الامر الذي سيؤدي الى تدمير الاليات الديمقراطية الهشة في العراق، وهو ما سيسهم في تهميش الاقلية السنية الى حد كبير.** كما انها قلقة بسبب العديد من سياسات المالكي، التي يرون بانها موالية لايران و مؤيدة لسوريا. فذهبت صحيفة الشرق الاوسط، التي هي قريبة من مواقف القيادة السعودية، الى حد دعوة الدول العربية الى مقاطعة المالكي وفرض عقوبات اقتصادية على العراق.

تركيا ، على ما يبدو، قد اتبعت مسارا معاكسا تجاه العراق، و بشكل خاص خلال دورة المالكي الاولى، حيث كانت تركيا اكثر استعدادا للتعاون مع الحكومة المركزية العراقية واتباع سياسة حاولت تخطّي الطائفية.كان هذا واضحا ،

على سبيل المثال، عندما زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان العديد من المزارات الشيعية الرئيسة في العراق في عام ٢٠١١. ومع ذلك، يبدو انه بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٢، فقدت تركيا الثقة بالمالكي. فبطرد شركة البترول التركية (TPAO) من اتفاق للتنقيب في مجال الطاقة في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٢، ورفض السماح لدخول طائرة تحمل وزير الطاقة التركي تانر يلدز، في المجال الجوي العراقي في كانون الاول /ديسمبر عام ٢٠١٢ نظر اليها من قبل انقرة كمؤشرات على شدة عداء المالكي لتركيا. ان **انعدام ثقة تركيا بالمالكي عزّز تصميمها على التعاون مع الحكومة المحلية الكردية (حكومة اقليم كردستان) كفعل لتحقيق التوازن الاقليمي.**

وقد تسبب هذا التغيير في السياسة التركية بخلق توترات بين الولايات المتحدة وتركيا، **حيث يبدو ان التعاون التركي مع حكومة اقليم كردستان، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الطاقة، شجع حكومة اقليم كردستان على السعي للحصول على الاستقلال عن العراق. على الرغم من ان تركيا ما تزال مؤيدة وبشكل علني لرؤية عراق موحّد، الا أن خطواتها الاخيرة نحو تيسير تدفق النفط من المناطق التي يسيطر عليها الاكراد الى تركيا، من دون موافقة الحكومة المركزية العراقية، تقوض هذه الرؤية.**

ان احتمال **تفكّك العراق الى ثلاثة كيانات منفصلة** يطرح مخاطر وفرص للدول المجاورة له. من ناحية، فقد يؤدي الى **توطيد النفوذ الايراني على شيعة العراق**، ولكن من ناحية اخرى، **سوف يعني ان الكيانات السنية و الكردية بدورها سوف تعتمد بشكل كبير على دول الخليج وتركيا.** وبالتالي، من وجهة نظر عربية وتركية، هذا يعني بانها يمكن ان **تنتزع على الاقل اجزاءً من العراق من سيطرة ايران.** بالطبع هناك اعتراض قوي من الولايات المتحدة على تقسيم العراق. هناك ايضا الخطر المرافق للتفكك، لانه سيجدد حالات العنف كتلك التي تذكرنا بما أُبتلي به العراق بعد سقوط صدام حسين. وعلاوة على ذلك، فان السكان في العراق يخشون من تجدد اعمال العنف، و ان الترتيبات السياسية الحالية تبدو للعديد من المراقبين بانها اهون الشرين بالمقارنة مع امكانية تشكيل ثلاث دول ضعيفة محتملة.

في عام ٢٠١٣، تُوّجت المدينة العراقية بغداد عاصمة للثقافة العربية لاول مرة، وهو لقب رمزي يُعرب عن طموح العراق لاستئناف دوره المحوري في المنطقة بعد توقف دام عقدين. وقد سهّل ضعف المراكز العربية التقليدية بسبب الصحوة العربية والنمو الكبير في انتاج النفط العراقي ،طموح العراق للعب دور اكثر اهمية في تحديد اجندة اقليمية. ومع ذلك، فان العوامل الجغرافية والتاريخية و العرقية قد تركت القيادة العراقية في نطاق محدود للغاية لتناور سياسيا مع ايران من جهة، والعالم العربي السني من جهة اخرى، حيث يتم فرض السير باستمرار على حبل رفيع. فاذا ما فشلت في الحفاظ على هذا التوازن الدقيق، فان الجيران بالتأكيد سيغتنمون كل فرصة لالتقاط اي قطعة متناثرة، وسيكون صعبا على العراق او على الدول التي ستنشأ منه، فك اسره من مخالبهم.

رابط المقال:

http://www.realclearworld.com/articles/2013/03/29/iraqs_future_will_be_shaped_by_its_neighbors_105039.html

صحيفة الانديبندنت تعتقد أن المالكي لا يستطيع حكم العراق بالقوة

الكاتب: باتريك كوكبرن/ صحفي ايرلندي كان مراسلا في الشرق الاوسط منذ عام ١٩٧٩ لصحيفة فايننشال تايمز وفي الوقت الحاضر يعمل مراسلا لصحيفة الانديبندنت.
١٠/شباط/٢٠١٣

ترجمة : قسم الترجمة
مراجعة وتلخيص : د. نصر محمد علي

ان الحكومة العراقية على صواب في الاعتقاد بان البيئة الدولية قد تغيرت لصالح السنة في العراق وان الثورة المضادة للشيعة وايران هي في أوج نشاطها ، وبالنسبة للثوار المعارضين في العالم السني، سوف تكون بغداد الجائزة الاكبر لهم مقارنة بدمشق.

يبتدأ الكاتب مقالته بالتأكيد على ان الحرب الاهلية في سوريا تزعزع الاستقرار في العراق،وتغير ميزان القوى بين طوائف البلد، وتبدو اليوم الاقلية السنية في العراق المهزومة على مدى السنتين الماضيتين، قد ازدادت مرارة وغضبا بسبب التمييز ضدها من قبل الدولة المعادية لهم، واليوم تشجعهم انتفاضة السنة السوريين، و تزايد الاحساس من ان المد السياسي في الشرق الاوسط يتحول ضد الشيعة ولصالح السنة.

وهنا يتساءل الكاتب: هل يمكن ان يمتد الشكل الآخر للثورة السورية الى محافظة الانبار الغربية والمناطق السنية في العراق وشمال بغداد؟ الاجابة تعد امرا حاسما بالنسبة لمستقبل العراق، وتعتمد على كيفية استجابة رئيس الوزراء نوري المالكي للاحتجاجات الطويلة المستمرة منذ سبعة اسابيع في الانبار قلب المنطقة السنية. ومشكلة المالكي مشابهة لتلك التي واجهها الحكام قبل سنتين في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا. وكان عليهم الاختيار بين التنازل عن بعض السلطة والاعتماد على القمع. وكان اختيار اغلب الحكام العرب خاطئا، اذ تعاملوا مع الاحتجاجات على انها مؤامرة وهي غير واسعة النطاق ويمكن سحقها بالطرق التقليدية. **والوضع في العراق ليس نفسه تماما ، طالما ان المالكي مدين بموقفه بالفوز في انتخابات حقيقية، على الرغم من ان ذلك النجاح لم يكن شاملا واعتمد بشكل كلي على اصوات الشيعة**، وهو مع ذلك يحكم كما لو انه يملك تفويضا لاحتكار السلطة.

وكان المالكي معارضا للاحتجاجات التي بدأت في شهر كانون الاول من السنة الماضية وانتقدها في احدى المناسبات وعدّها مؤامرة من قبل البعثيين السابقين او غيرهم من اعداء الدولة الذين يعملون كعملاء لقوى خارجية معادية ، وفي مناسبة اخرى قدم تنازلات لكنها لم تكن كافية لتهدئة المحتجين، ومن المحتمل ان تكون استراتيجية المالكي كسب الوقت، حيث خدمه هذا الاسلوب في الماضي.

ان القادة السنة التقليديين امثال نائب رئيس الوزراء صالح المطلك و وزير المالية رافع العيساوي ليست لهم اهمية في نظر الكثير من السنة. وينظر اليهم بكونهم انتهازيين -كما هو حال كل السياسيين الاخرين- الذين يعقدون صفقات لأجل مصالحهم الخاصة، وبدلا من ذلك، فان المحتجين ينظرون الى الشيخ عبدالملك السعدي بكونه قائدا دينيا محترما ، وكان من معارضي صدام لمدة طويلة ، والذي قُتل شقيقه على يد تنظيم القاعدة في العراق عام ٢٠١٠. وقد سعى لإبعاد المحتجين من ان يصبحوا رهينة بيد المجموعات المسلحة، مطالبا بالحقوق السياسية والمدنية والتي لاتصل الى مستوى الاطاحة بالدولة ومن ثم استبعاد الاغلبية الشيعية.

ومن وجهة النظر السنية، فان التهديد الصامت باللجوء الى السلاح هو اكثر فعالية من استخدامهم الفعلي له ، لأنه تحرك سيعزل السنة، الذين **يشكلون خُمس سكان البلد فقط.**

وقد دعم القائد الوطني الديني مقتدى الصدر ذو القاعدة

القوية في الوسط الشيعي، المتظاهرين طالما انهم لا يلوّحون بالثورة السنية ضد التسوية السياسية لحقبة ما بعد صدام. **ولاحظ الكاتب ان السلطات الدينية الشيعية في النجف (المرجعية) قد اكدت بوضوح اكثر من اي وقت مضى ، في لغتها التي غالبا ما تعتمد المراوغة ، بانها لا تريد للمالكي ان يلعب الورقة الطائفية باللجوء الى التضامن الشيعي.**

والميزة الاخرى للسنة هي ان **طائفتهم موحدة بصورة كبيرة للمرة الاولى** منذ عام ٢٠٠٣. وبحسب الكاتب فان خطأ السنة في عامي٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كان يكمن في السماح لان يصبح تمردهم ضد الولايات المتحدة عنفا طائفيا، بدلا من ان يستند على الوطنية العراقية.

والحكومة في بغداد مخطئة اذا تصورت بان الاحتجاجات هي مؤامرة منظمة وممولة من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا. والكثير من السخط في العراق متعلق بفساد الدولة وعدم كفاءتها وفقدان فرص العمل والفشل في تقديم الخدمات الاساسية على الرغم من ان ثروة النفط الوطنية تدر ١٠٠ مليار دولار سنويا. **ولكن الحكومة على صواب في الاعتقاد بان البيئة الدولية قد تغيرت لصالح السنة في العراق وبان الثورة المضادة للشيعة وايران هي في أوج نشاطها وبالنسبة للثوار المعارضين في العالم السني، سوف تكون بغداد الجائزة الاكبر لهم مقارنة بدمشق.**

وشعور الالم لدى السنة جرّاء التمييز ضدهم يمضي عميقا، ويُسجن الناس لأوقات طويلة بأدلة تعتمد على شهادة المخبرين السريين بموجب قانون مكافحة الارهاب في جميع الاحوال. ويقبع الالاف في السجون حتى من دون التحقيق معهم. واجتثاث البعث الذي يفترض انه للتعامل مع القادة البعثيين، قد اصبح وسيلة للعقاب الجماعي للسنة.

ولفت الكاتب النظر الى حقيقة مهمة في هذا الخصوص وهي : **ان حكومة المالكي ، لا تخطئ بالاعتقاد بان المتظاهرين في الانبار هم الطليعة الامامية لهجوم مضاد للسنة.**

وتُظهر القاعدة مؤشرات جديدة على تنامي قوتها. واظهرت الهجمات انها مازالت تستطيع تجنيد انتحاريين بأعداد كبيرة، والحدود المفتوحة مع سورية تجعل مهمتها اسهل.

والدرس المستفاد من التاريخ العراقي المعاصر، هو **ان القوة لوحدها لا تنجح ضد الطوائف المستبعدة، سواء كانت من السنة او الاكراد او الشيعة.** وحتى العنف الاستثنائي لنظام صدام حسين لم يمكنه من السيطرة الكاملة على العراق . والامر نفسه يصدق بالنسبة للجيش الاميركي، رغم كل تجهيزاته المتطورة وقواته المدربة بصورة كبيرة وتمويله العالي.

فمن غير المرجح نجاح حكومة المالكي حيث فشل صدام والولايات المتحدة، لان المشكلة ، بحسب احد السياسيين العراقيين، هي ان جميع الاطراف والطوائف في العراق قوية، ولا احد يشعر بانه ضعيف جدا الى الحد الذي يجب فيه ان يتوافق مع خصومه .

رابط المقال:

http://www.independent.co.uk/voices/comment/saddam-and-the-us-failed-so-why-should-maliki-think-he-can-control-iraq-by-force-8488350.html

انبوب النفط الكردي التركي
وقدرة الإقليم على المناورة الاقتصادية

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

يشكل مشروع مد انبوب نفطي من حقول إقليم كردستان إلى الحدود التركية **تحولاً استراتيجياً في قدرة الإقليم على المناورة الاقتصادية تجاه بغداد**، التي تتحكم حالياً بعدادات التصدير النفطي سواء عبر تركيا أو المنافذ الأخرى. وكانت حكومة كردستان العراق قد أعلنت العام ٢٠١٢، خطة لمد خط أنابيب خاص بها، يمر عبر أراضيها باتجاه تركيا، وضمه إلى الأنبوب الرئيس الذي يصدر النفط الخام من كركوك إلى ميناء جيهان التركي بطاقة تقدر بمليون برميل يومياً. عادّة نفسها أنها ليست بحاجة لإذن من اجل إنشاء البنى التحتية الخاصة بقطاع النفط. فقد صرح وزير الموارد الطبيعية في حكومة الإقليم أشتي هورامي، في مطلع شهر شباط الماضي، إن حكومة الإقليم مصممة على المضي قدماً في مد خط أنبوب لنقل النفط باتجاه تركيا دون انتظار أي تسوية» مع حكومة بغداد.

لكن وزير النفط العراقي، عبد الكريم لعيبي، قال في تصريحات صحافية، في شباط، **إن تركيا أبلغت بغداد بأنها «سترفض أي مشروع لمد انبوب نفط أو غاز من كردستان بدون موافقة حكومة بغداد»**. وفي حين رفضت تركيا التعليق على تصريحات لعيبي، رحب المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة العراقية، علي الموسوي، بالرفض التركي، عاداً ذلك بأنه سيعزيز العلاقات مع أنقرة».

وفي تطور حديث، أفصحت أربعة مصادر من قطاع النفط في تركيا لرويترز: **إن حكومة إقليم كردستان تمضي قدما لاستكمال خط الأنابيب في الربع الثالث من العام الجاري. والذي يربط حقل طق طق النفطي، الذي تديره شركة جينل إنرجي، بخط أنابيب قائم بين العراق وتركيا**. وأعطت تركيا الضوء الأخضر للخطة التي تشمل دخول النفط من الحقل المذكور إلى خط الأنابيب كركوك-جيهان عند محطة الضخ فيشخابور قرب الحدود التركية ليتدفق مباشرة إلى ميناء جيهان التركي لشحنه إلى الأسواق العالمية.

وقالت هذه المصادر إن خط الأنابيب الجديد كان قد صمم في الأصل ليكون خطا للغاز الطبيعي، لكن وزير الطاقة في كردستان العراق اشتي هورامي قال إنه سيُحول إلى خط أنابيب لنقل النفط في خطوة ساعدت جينل إنرجي على وضع خطتها للصادرات عبر خط الأنابيب في ٢٠١٤. ورفضت جينل التعليق على ذلك. وقالت المصادر **إن خط الأنابيب اكتمل بنسبة ٨٠٪ وسيكون قادراً على نقل ٣٠٠ ألف برميل يوميا.**

وقد دعت كردستان واشنطن، في وقت سابق من هذا الشهر، لقبول مفاوضاتها مع تركيا كسبيل لتوصيل نفطها للسوق بدلا من عدّه تهديدا لوحدة العراق.